تستهدف الوصول إلى 400 قانون ونسبة 40٪ من القوانين السارية في البلاد بنهاية ديسمبر 2027

وزير العدل يُعلن إطلاق المرحلة الثالثة من خطة تحديث المنظومة التشريعية

- الانتهاء من تعديلات قانون الجزاء الأسبوع المقبل وإعداد قانون التحكيم التجاري قريباً
- قانون الأحوال الشخصية يجب أن يشبع بحثاً قبل إقراره للوصول إلى قانون نوعي يعالج مشاكل رئيسية
- مراجعة قانون الأحداث وقانون الطفل الذي يجري إعداده قبل أكثر من عام وسيكون قانوناً نوعياً

أسامة أبوالسعود

أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط إطلاق المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية لتحديث المنظومة التشريعية التي تستهدف الوصول إلى 400 قانون ضمن مسار المراجعة والتحديث ورفع نسبة الإنجاز إلى نحو 40٪ من إجمالي المنظومة التشريعية النافذة في دولة الكويت، وذلك عبر تحديث وتطوير نحو 150 قانونا جديدا على أن تستكمل أعمال هذه المرحلة حتى ديسمبر 2027.

وقال وزير العدل المستشار ناصر السميط، خلال مؤتمر صحافي عقده بمكتبه بوزارة العدل صباح أمس، «عرضنا على صاحب السمو، حفظه الله، الاحصائيات والنتائج التي تحققت في المراحل السابقة، واستأذنا سموه بإطلاق المرحلة الثالثة من تحديث التشريعات حيث قال لنا سموه بالحرف الواحد: لكم مني ضوء اخضر لتعديل المنظومة التشريعية كاملة».

وتابع وزير العدل «كلام سمو الأمير، حفظه الله، يمثل دعما كبيرا لاستكمال مسيرة الإصلاح».

وأوضح وزير العدل أن المرحلة الثالثة تكتسب أهمية خاصة لأنها لا تستهدف تعديل نصوص متفرقة فحسب بل مراجعة تشريعات محورية تمس حياة الناس اليومية وترتبط بكفاءة العدالة.

وأضاف أن هذه المرحلة تستهدف حماية الأسرة واستقرار المعاملات وتحسين بيئة الأعمال إلى جانب تعزيز كفاءة مؤسسات الدولة وجودة الخدمات القانونية والعدلية المقدمة للأفراد والجهات.

وبين أن إطلاق المرحلة الثالثة يأتي بعد إنجاز المرحلة الثانية من الخطة الوطنية لتحديث المنظومة التشريعية التي شهدت التعامل مع 250 قانونا عبر إصدار 24 قانونا جديدا، وتعديل 56 قانونا، وإلغاء 9 قوانين و161 قانونا ومرسوما وموافقة مبدئية مرتبطة بالاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم بما يمثل نحو 25٪ من إجمالي المنظومة التشريعية النافذة في دولة الكويت.

وشرح المستشار السميط أن المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية لتحديث المنظومة التشريعية ستتناول قوانين رئيسية ذات أثر مباشر في الجوانب الاقتصادية والجنائية والاجتماعية وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة وحماية المجتمع.

وأضاف أن المرحلة الثالثة تشمل عددا من المحاور التشريعية ذات الأولوية، وفي مقدمتها قوانين العدالة الجنائية وقوانين الأسرة والمجتمع وقوانين المعاملات والاقتصاد والتشريعات الإجرائية والتنظيمية المساندة.

ولفت إلى أبرز القوانين التي ستشملها المرحلة الثالثة وهي قانون الجزاء وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وما يرتبط بهما من مراجعة للعقوبات البديلة وتطوير آليات الصلح والتسوية في الحالات التي يجيزها القانون وتسريع إجراءات العدالة الجنائية دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة. كما أفاد بأن المرحلة الثالثة تشمل قوانين ذات أثر مباشر في الأمن الاجتماعي واستقرار الأسرة، وفي مقدمتها قانون الأحوال الشخصية وقانون محكمة الأسرة إلى جانب التشريعات المرتبطة بحماية الطفل والأسرة.

وأضاف أنها تشمل كذلك قوانين مؤثرة باستقرار المعاملات وبيئة الأعمال ومنها قانون التسجيل العقاري وقانون العمل في القطاع الأهلي وغيرها من التشريعات المرتبطة بتسهيل الإجراءات وتنظيم المعاملات.

وذكر أن اللجنة المعنية ستنتهي الأسبوع المقبل من صياغة تعديلات قانون الجزاء الذي لم يتغير منذ صدوره قبل أكثر من 60 عاما، مضيفا أن قانون الأحوال الشخصية من القوانين المهمة ويجب أن يشبع بحثا قبل إقراره للوصول إلى قانون نوعي يعالج مشاكل رئيسية بالكويت.

محاكم الأسرة

وبين أن قانون محكمة الأسرة من أكثر القوانين التي تعالج المشاكل الموجودة في العلاقات الأسرية مثل الزواج والطلاق والرؤية وغيرها، كما ستتم مراجعة قانون الأحداث بشكل رئيسي، وقانون الطفل الذي يجري إعداده قبل أكثر من عام وسيكون قانونا نوعيا ورئيسيا، إذ يشمل حماية إضافية كبرى للطفل ويعالج ثغرات شديدة قائمة في القانون الحالي، أما قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان فهو في المراحل الأخيرة من إقراره.

وزير العدل المستشار ناصر السميط خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

التسجيل العقاري

وعن القوانين الاقتصادية المدرجة المرحلة الثالثة من خطة تحديث المنظومة التشريعية، أوضح وزير العدل أن قانون التسجيل العقاري سيعالج مشاكل كثيرة لهذه المنظومة، إضافة إلى الانتهاء قريبا من إعداد قانون التحكيم التجاري الذي يعالج المشاكل فيما بين الشركات عن طريق التحكيم ومن شأنه تخفيض الضغط على القضاء وتسريع حسم المنازعات.

وأضاف أن قانون المحاكم الاقتصادية حاليا في المراحل الأخيرة، وهو يعالج الإشكاليات والنزاعات الخاصة بالكيانات الاقتصادية الكبرى الموجودة في البلاد، علاوة على قانون التأمين الذي سيعالج منظومة التأمين كاملة بمختلف أنواعها إلى جانب وجود تعديلات على القانون المدني ستعالج بعض المسائل الرئيسية الخاصة في البيع بالمزاد العلني.

واستعرض المستشار السميط العديد من الإنجازات التي تحققت بعد تعديل العديد من القوانين خلال من المرحلة الثانية من تطوير وتحديث التشريعات في الكويت، حيث أشار إلى ان اجمالي القضايا امام القضاء انخفضت من 534,226 قضية خلال النصف الثاني من 2024 إلى 422,713 قضية خلال الفترة ذاتها من 2025 بمعدل 111,513 قضية وبنسبة انخفاض تجاوزت 20٪.

واعلن وزير العدل انخفاض اعداد القضايا امام محكمة التمييز إلى 6,709 قضية خلال النصف الثاني من 2025 مقارنة ب 12,267 قضية خلال الفترة ذاتها من عام 2025 وبنسبة انخفاض بلغت اكثر من 45٪.

كما اعلن انخفاض القضايا الجنائية امام المحكمة الكلية من نحو 286 ألف قضية في النصف الثاني من عام 2024 إلى 208 آلاف قضية خلال الفترة ذاتها من عام 2025، وبلغ مقدار الانخفاض 78 الف قضية وبنسبة 27٪، وهو مؤشر مهم على تراجع حجم القضايا المعروضة على القضاء الجنائي بعد تحديث المنظومة التشريعية، ومعالجة بعض الثغرات التشريعية، وتطوير البيئة الإجرائية والتنظيمية لمنظومة العدالة الجنائية.

وفي جانب القضايا المدنية والتجارية، أشار السميط إلى انخفاض قضايا الاستئناف الجزئي من نحو 5,900 قضية إلى 4,300 قضية، بانخفاض قدره 1,600 قضية بنسبة 27,1٪، موضحا أن هذا الانخفاض جاء بعد تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، الذي رفع النصاب الانتهائي للأحكام القابلة للاستئناف من 1,000 دينار إلى 2,000 دينار، ما أسهم في الحد من الاستئنافات في الدعاوى قليلة القيمة، وتخفيف الضغط على المحكمة الكلية، ورفع كفاءة الأداء القضائي.

كما استعرض الوزير السميط نتائج تعديل نظام أوامر الأداء، مبينا أن عددها انخفض من 56,596 أمرا إلى 34,017 أمرا، بانخفاض بلغ 22,579 أمرا بنسبة 39,9٪.

وأوضح أن أمر الأداء يمثل طريقا قضائيا مختصرا يتيح للدائن الحصول على أمر سريع بإلزام المدين بالسداد متى كان الدين ثابتا بالكتابة ومحدد المقدار ومستحق الأداء، مبينا أن التعديلات الأخيرة جعلت اللجوء إلى أمر الأداء جوازيا لا إلزاميا، بحيث أصبح للدائن حرية الاختيار بين طلب أمر الأداء أو رفع الدعوى بالطريق العادي، باستثناء الأوراق التجارية التي بقيت خاضعة للقواعد الخاصة بها. وأضاف أن من أبرز التعديلات أيضا تمكين المحكمة، عند قبول التظلم من أمر الأداء، من الفصل في أصل النزاع مباشرة متى كانت الدعوى صالحة للفصل، بدلا من الاكتفاء بإلغاء الأمر وإلزام الخصوم برفع دعوى جديدة، الأمر الذي اختصر دورة التقاضي.

هدم قصر العدل القديم

أعلن وزير العدل ان الدراسات الفنية أثبتت عدم تحمل أساسات مبنى قصر العدل القديم ويحتاج إلى عملية هدم واعادة بناء، مشيرا إلى أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا بهدم المبنى القديم وإعادة بنائه وفق أحدث المعايير.

مليون قضية في الكويت سنوياً

أكد وزير العدل ان القضاء الكويتي ينظر سنويا مليون قضية، مشيرا إلى أن هذا الرقم يعتبر غير طبيعي ومتضخم جدا بالنسبة لعدد السكان في الكويت.

ولفت إلى ان القاضي في الكويت ينظر 6 أضعاف القضايا التي ينظرها القاضي في بريطانيا، وهذا الأمر غير مقبول ويسبب تراكم القضايا. وتطرق إلى موضوع الطعون المتراكمة وتحديدا أمام محكمة التمييز، حيث ان هناك 65 الف طعن متراكم، وتم تشكيل 10 لجان بمحكمة التمييز، متوقعا انتهاء تلك الطعون خلال سنوات قليلة قادمة.

القضاة لا يلامون

أكد وزير العدل أن الانخفاض في عدد القضايا كان بسبب التعديلات التشريعية التي هدفها التخفيف على الناس وحصولهم على العدالة بأسرع وقت وبشكل عادل، لافتا إلى ان التأخير فيها سبب الكثير من المشاكل بسبب بطء إجراءات التقاضي.

قضية سقطت بالتقادم وغرامتها 7 ملايين دينار

خلال اللقاء فند وزير العدل العديد من الأمور التي تواجه القضاء الكويتي وفي مقدمتها كثرة القضايا، لافتا إلى ان الكثير من القضايا سقطت بالتقادم بسبب مرور 5 سنوات عليها من دون اي اجراء، مشيرا إلى ان هناك قضية سقطت قيمة غراماتها تتجاوز 7 ملايين دينار وذلك بسبب التقادم لأن المحاكم مثقله بالقضايا.

الرسوم القضائية

أكد الوزير السميط أن الرسوم القضائية ستبقى في الوقت الحالي، مشيرا إلى أن القضاء الكويتي لايزال من الأقل كلفة مقارنة بعدد من الدول الأخرى، وأن انخفاض أعداد القضايا يعود إلى منظومة متكاملة من الإصلاحات التشريعية والإجرائية، وليس إلى الرسوم وحدها.

تعديلات قانون المرور

أوضح السميط أن التعديلات الأخيرة على قانون المرور والحزم في تطبيقه أسهما في انخفاض مخالفات السرعة بنحو 65٪، وتراجع مخالفات تجاوز السرعة بنسبة 63٪.

حيازة الأسلحة اختفت

أشار السميط إلى أن تعديل قانون حيازة الأسلحة أدى إلى شبه اختفاء ظاهرة المشاجرات بالأسلحة بمختلف أنواعها في الكويت، حيث كانت تنشر قبل القانون في المجمعات والطرق والمدارس، وذلك بعد أن أصبحت مجرد الحيازة جريمة، فيما تضاعف العقاب عند استخدام السلاح.

تطوير شامل لقانون الإيجارات

كشف الوزير عن مشروع متكامل لتطوير قطاع الإيجارات، يشمل تعديل قانون الإيجارات، وإعداد قانون اتحاد الملاك، وإطلاق منصة إلكترونية للإيجارات تتيح إبرام العقود والتقاضي إلكترونيا، بما يسهم في سرعة الفصل بالمنازعات وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين.

تستهدف الوصول إلى 481 متدرباً بالتعاون مع 27 جهة لتمكينهم من الاستدامة بسوق العمل

وزيرة الشؤون: تخريج 100 منتسب في الدفعة السابعة من مبادرة «شركاء لتوظيفهم»

العثمان: الهيئة ستواصل دعم المبادرات الوطنية التي تضع الإنسان وكرامته في صميم التنمية المستدامة

الشيخة شيخة العبدالله ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة والمدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د.دلال العثمان وغادة الطاهر خلال تكريم أحد الخريجين

مريم بندق

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة: نحتفل بتخريج منتسبي الدفعة السابعة من المبادرة الوطنية «شركاء لتوظيفهم» للعام التدريبي 2025ـ2026، من أبنائنا وبناتنا من الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي مبادرة رائدة تهدف إلى تمكين هذه الفئة الغالية وتأهيلها ودمجها في سوق العمل، بما يعزز مشاركتها الفاعلة في مسيرة التنمية الوطنية.

وتابعت الوزيرة الحويلة: إن ما نشهده اليوم هو إنجاز يبعث على الفخر والاعتزاز، ثمرة برنامج وطني انطلق عام 2018 بشراكة استراتيجية بين الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وجمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية ومكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم في الكويت

وقد واصل هذا البرنامج مسيرته عبر سبع دفعات متتالية، محققا أهدافه ومتجاوزا التوقعات، ليؤكد أن الاستثمار الحقيقي هو في الإنسان وقدراته وإمكاناته، وأن أبناءنا وبناتنا يمتلكون إرادة لا تلين وطموحا لا يعرف الحدود. وأضافت الحويلة بشأن الأعداد، أنه قد التحق بالدفعة السابعة 100 منتسب ومنتسبة، وهم اليوم مهيأون للانتقال إلى مرحلة التوظيف وفق الخطة التشغيلية للمبادرة، وبذلك يرتفع إجمالي المنتسبين في الدفعات السبع إلى 481 منتسبا ومنتسبة استفادوا من خمسة برامج تدريبية معتمدة، بالشراكة مع 27 جهة وطنية.

ومع اكتمال بيانات التوظيف لهذه الدفعة تباعا، يرسخ النموذج الوطني للمبادرة عبر دفعاته الست المكتملة نسبة استمرارية وظيفية بلغت 97,6٪، وهي نسبة تتجاوز المتوسطات الدولية لبرامج الإدماج الوظيفي، وتؤكد أن تمكين الإنسان هو أساس التنمية الحقيقية. وزادت: إن احتفالنا اليوم ليس مجرد مناسبة، بل رسالة واضحة تؤكد التزامنا بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وفتح آفاق المشاركة الفاعلة أمامهم في سوق العمل، إيمانا بقدراتهم وإمكاناتهم الاستثنائية. وهو امتداد لرؤية راسخة تؤمن بأن الإيمان بالقدرات يصنع الإنجازات، وأن تمكين هذه الفئة هو الطريق نحو مجتمع أكثر عدالة وتكاملا وإنتاجية، يواكب رؤية دولة الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

وبينت أن هذا النموذج الوطني لم يقتصر على الإطار المحلي، بل امتد إلى آفاق إقليمية، حيث تم نقل تجربته ومنهجيته إلى خارج البلاد، بما يعكس نجاحه وقابليته للتطبيق، ويعزز مكانة دولة الكويت الريادية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتقدمت الحويلة بخالص الشكر والتقدير إلى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، وجمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية، ومكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم في دولة الكويت، على جهودهم المخلصة في تنفيذ هذه المبادرة واستمرار نجاحها عاما بعد عام. ووجهت الشكر إلى الجهات الداعمة والمانحة، وفي مقدمتها الهيئة العامة لشؤون القصر، على دعمها الكريم لتدريب وتأهيل منتسبي هذه الدفعة، وإلى مؤسسات وشركات القطاعين الحكومي والخاص التي ساهمت في توفير فرص التدريب والتوظيف، إيمانا منها بدور المسؤولية المجتمعية في دعم التنمية وتمكين الكفاءات الوطنية.

وباركت للخريجين هذا الإنجاز قائلة: أدعوكم إلى مواصلة السعي نحو التميز والتطور، وأن تجعلوا من هذه اللحظة نقطة انطلاق نحو مستقبل أكثر إشراقا وعطاء، واعلموا أننا معكم، نؤمن بقدراتكم، ونفخر بإنجازاتكم، ونعمل معكم على فتح الأبواب وصناعة الفرص، لبناء مجتمع يحتضن جميع أبنائه ويفخر بنجاحاتهم.

من جانبها، أكدت المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د.دلال العثمان أن تخريج الدفعة السابعة من المبادرة الوطنية «شركاء لتوظيفهم» للعامين 2025ـ2026 يمثل محطة مهمة في مسيرة المبادرة المستمرة منذ عام 2018، والتي أسهمت في بناء نموذج رائد لتمكين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الكويتي.

وأوضحت العثمان أن الدفعة السابعة ضمت 100 منتسب ومنتسبة، أصبحوا مؤهلين للانتقال إلى مرحلة التوظيف وفق الخطة التشغيلية للمبادرة، مشيرة إلى أن إجمالي المستفيدين منذ انطلاق البرنامج وحتى هذه الدفعة بلغ 481 منتسبا ومنتسبة، تلقوا برامج تدريبية معتمدة بالتعاون مع 27 جهة وطنية.

وأضافت أن ما يميز المبادرة لا يقتصر على أعداد الخريجين، بل يتجلى في استدامة أثرها، حيث سجل النموذج التراكمي للمبادرة نسبة استمرارية وظيفية بلغت 97,6٪ بين خريجي الدفعات المكتملة، وهو ما يعكس نجاح التجربة وفاعليتها. وأشارت العثمان إلى الدور الذي تضطلع به الهيئة في الرقابة والتنظيم ومتابعة تطبيق قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 8 لسنة 2010، بما في ذلك نسب التوظيف الإلزامية في الجهات المختلفة، مؤكدة أن المبادرة تسهم في دعم التزامات دولة الكويت الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما المادة 27 المتعلقة بالحق في العمل على قدم المساواة.

وثمنت العثمان جهود جمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية في إدارة وتنفيذ المبادرة، والدعم المقدم من الجهات الوطنية المانحة، وفي مقدمتها الصندوق الكويتي للتنمية والهيئة العامة لشؤون القصر، إضافة إلى الشراكة مع مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم في دولة الكويت، مشيدة كذلك بدور مؤسسات القطاعين العام والخاص في توفير فرص التوظيف والتدريب الميداني.

واختتمت د.دلال العثمان تصريحها بتوجيه التهنئة للخريجين وأسرهم، متمنية لهم التوفيق في مسيرتهم المهنية، مؤكدة أن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ستواصل دعم المبادرات الوطنية التي تضع الإنسان وكرامته في صميم التنمية المستدامة في دولة الكويت.

«الشؤون» تحيل عدداً من موظفي مركز تنمية صباح الأحمد إلى التحقيق لعدم الالتزام بساعات الدوام

مريم بندق

أحالت وزارة الشؤون الاجتماعية عددا من موظفي مركز تنمية صباح الأحمد إلى التحقيق، على خلفية رصد حالات عدم التزام بساعات الدوام الرسمي، وذلك في إطار حرص الوزارة على تعزيز الانضباط الوظيفي وترسيخ مبادئ الالتزام باللوائح المنظمة للعمل.

وأكدت الوزارة أن هذه الإجراءات تأتي ضمن جهودها المستمرة لمتابعة الأداء الوظيفي في مختلف قطاعاتها، مشددة على أنها لن تتهاون في تطبيق القوانين واللوائح بحق أي موظف يثبت تقصيره أو إخلاله بواجباته الوظيفية، بما يضمن رفع كفاءة العمل وجودة الخدمات المقدمة.

«الأنباء» تنشر شروط تدريب الراغبين استعداداً للاختبارات الإلكترونية والمقابلات

وظائف «إشرافية التعاونيات» تدخل مرحلة الحسم.. بعد إغلاق التسجيل رسمياً

«الشؤون» و«القوى العاملة» لن تضيفا ضوابط جديدة على آلية تعيين المسجلين الجدد لشغل الوظائف

مريم بندق

قالت مصادر لـ «الأنباء» إن وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة لقوى العاملة بدأتا التنسيق والتعاون لفرز طلبات الكويتيين الجدد المسجلين في منصة «فخرنا» للعمل في الوظائف الاشرافية بالجمعيات التعاونية بعد انتهاء فترة التسجيل التي بدأت من 10 الجاري حتى 24 منه. وأوضحت أن وزارة الشؤون تستكمل إجراءات توقيع عقد مع إحدى الجهات الأكاديمية الحكومية أو الخاصة بناء على العروض المقدمة لتنفيذ دورات تدريبية اختيارية للراغبين من المسجلين الذين تنطبق عليهم شروط التقديم.

وأردفت بأن الوزارة تهدف من تنظيم هذه الدورات إلى تمكينهم وتأهيلهم للاستعداد للاختبارات الإلكترونية والمقابلات الشفهية التي تعقد لاحقا.

وأفادت بأن الدورات ستركز على فهم طبيعة العمل التعاوني ومتطلبات ولوائح وقوانين العمل بصفة عامة وتحديدا بالوظائف المطروحة.

وردا على سؤال حول أي تعديل بآلية التعيين في الوظائف الاشرافية للمرحلة الثالثة، أجابت المصادر: لا توجد أي تعديلات على الآلية، وسيتم الاختيار والتعيين بناء على الإجراءات ذاتها التي تمت للمرحلتين الأولى والثانية، وهي:

1ـ التسجيل.

2ـ فرز الطلبات للتأكد من وجود الشروط والمعايير المعلنة للجميع.

3ـ تحديد مواعيد التدريب للراغبين فقط وستكون بمقابل مالي يدفعه كل من يتقدم.

4ـ تحديد مواعيد الاختبارات الإلكترونية.

5ـ حسم تعيين أصحاب الدرجات الأعلى.

6ـ تحديد مواعيد المقابلات الشفهية للمتساوين في درجات الاختبارات التحريرية والحاصلين على نسبة أعلى من 80٪.

7ـ عمل القرعة لاختيار من يفوز بها للتعيين، ومن ثم تحديد أسماء الاحتياط الأول والثاني والثالث.

من الأهمية ذكر أن التسجيل تم على 70 فرصة وظيفية موزعة على 59 جمعية تعاونية منها 17 وظيفة مدير عام، و15 وظيفة نائب مدير عام للشؤون التجارية والتسويقية، و12 وظيفة نائب مدير عام للشؤون المالية والإدارية، و26 وظيفة لرؤساء الأقسام في تخصصات الفروع المستثمرة والإعلام والعلاقات العامة والمشاريع والشؤون الإدارية والقانونية، والحاسب الآلي والمشتريات والمحاسبة والأمور الفنية.

واشترط توافر خبرة لا تقل عن 15 عاما لوظائف المدير العام، و10 سنوات لوظائف نواب المديرين العامين، و5 سنوات لوظائف رؤساء الأقسام، والحصول على مؤهل جامعي في تخصص يتناسب مع طبيعة الوظيفة.